تجارة البحر الأحمر في عصر المماليك الجراكسة

للدكتور محمد أمين صالح
أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد
كلية الآداب - جامعة القاهرة

تتضح أهمية موانيء ساحل مالابار مثل قاليقوط وبابل وكوش وكولم ، وأيضا موانيء ساحل جوجارات مثل ديو وكمباي في كونها مستودعات لبضائع الشرق الأقصى الواردة من الصين وجزر الهند الشرقية والملايو ، فضلا عن قربها من مصادر انتاج التوابل وخاصة الفلفل على منحدرات الجهات الغربية • ومن هذه الموانيء الهندية تخرج الرحلات البحرية الى هرمز على الخليج العربي أو عدن التي اشتهرت كميناء رئيسي تنهي فيه السفن الهندية رحلاتها الموسمية حيث تفرغ شحناتها من بضائع الشرق الأقصى وافريقيا ، وتقفل راجعة بمنتجات الشرق الأدنى وأوربا • أما البضائع الشرقية فتنقل من عدن شمالا اما بطريق القوافل غرب الجزيرة العربية واما على سفن أخرى صعيدا في البحر الأحمر •

وتسير القوافل من عدن الى مكة برا في طريقين • أحدهما طريق الجادة السلطانية بساحل تهامة ، والثاني الطريق الجبلي مارا بصنعاء وصعده وجرشى ونجران • وتنشط القوافل في مواسم الحج لتغذية أسواق الحجاز ببضائع الشرق الأقصى التى يقبل على شرائها الحجاج والتجار الذين يأتون مع المحمل ، ويعودون في طريق بري معروف • يبدأ من مكة الى ايلة حيث ينفصل المركب المصري عن المركب الشامي • ويسير الأخير في وادي عربة الذي يربط خليج العقبة بالبحر الميت لتنفذ منه التجارة الى مدن الشام وموانيها • أما المركب المصري فانه يعبر صحراء سيناء مارا بنخل ووادي سدر وعيون موسى الى السويس ومنها الى القاهرة مارا بعجرود وشيخ التكروري والحمرا والبويب الى الريدانية التي حلت محلها بركة الحاج بعد عام ٨٤٥ ـ ١٤٤٢ حيث كان يتوقف الحجاج وجمهرة التجار ويأتي اليهم سكان القاهرة لاستقبالهم وحيث أيضا كانت تتم بعض الصفقات •

أما الطريق البحري فكانت السفن تخرج من عدن لتدخل البحر الأحمر الى عدة موانيء : جدة أو ينبع في موسم الحج أو بعده أو من عدن رأسا الى أربع موانيء مصرية وهم على الترتيب في الأهمية : الطور ـ عيذاب ـ

القصير ـ السويس ، الى أن حدث التطور الجديد لتجارة البحر الأحمر منذ الربع الثاني من القرن التاسع الهجري ـ العاشر الميلادي ٠

هذا وقد أشرف على تجارة البحر الأحمر واستفاد منها ثلاث قوى سياسية هي : الدولة الرسولية ثم الطاهرية باليمن ، جماعة الأشراف حكام الحجاز في اطار التبعية للدولة المملوكية بمصر ، ولقد كان من المنتظر أن يقوم التعاون والاتفاق الكامل بين هذه القوى المشرفة على تجارة ذلك البحر بما يحقق منافع اقتصادية لها جميعا غير أن الدارس لهذه العلاقات يجد أمرا عجيبا ٠ كل منها له سياسة خاصة يحقق منفعة ذاتية على حساب الاخرى دون اعتبار لمصلحة عامة مشتركة ٠

فالحكام الرسوليون باليمن منذ مطلع القرن التاسع الهجري عدلوا عن السياسة الرشيدة التي اتبعها أسلافهم ، بكثرة المظالم ومصادرة الأموال على عهد الملك الناصر ٨٠٣ ـ ٨٢٧/١٤٠٠ ـ ١٥٢٣ ، مما جعل التجار يخرجون من عدن الى الهند أو الى جدة تاركين أموالهم ، كما جعلت قادة السفن الهندية يفكرون في تفادي عدن والابحار مباشرة الى موانيء أخرى في البحر الأحمر لتفريغ شحناتهم وهو ما حدث عام ١٤٢٢/٨٢٥ عندما خرج ناخوذاه هندي بسفينته من قاليقوط وأراد تجنب طغيان السلطات اليمنية في عدن ، فعبر باب المندب وتوجه الى جده ٠ فهل كانت الأحوال بالحجاز تجعله مستعدا للاستفادة من هذا التطور الجديد في تجارة البحر الأحمر ؟ ٠

نجد بيوت الأشراف من بني قتادة الحسينيين في نزاع دموي ضد بعضهم البعض بصفة عامة وضد الأمير القائم منهم بصفة خاصة ٠ مما أدى على فقدان الأمن المناسب لمواسم الحج والتجارة بما كان يحدث من عدوان مستمر على السفن الواردة الى جدة أو نهب للبضائع المكدسة في مستودعاتها أو مصادرة أموال التجار الوافدين والمقيمين على السواء فقد نهبت جدة مثلا في عام واحد وهو عام ٧٨٩ ـ ١٣٨٧ مرتين من كلا الفريقين المتنازعين ٠

وقد تدخلت السلطات المصرية في محاولات التوفيق واسترضاء الأطراف الطامعين في الامارة فولى اثنان منهما اتفقا على نصف الامارة عام ٧٩٢ ولكل منهما وكلاء في مكة للحكم وبعضهم لتحصيل حقوق سيده ٠ وفشلت هذه الوسيلة في تحقيق الأمن المنشود بما حدث من اشتداد نواب الحاكمين بالحجاج والتجار في موسم عام ١٣٩١/٧٩٣ ونهب حجاج اليمن بطريق مكة ـ نهبا فاحشا وكذا نهب الحجاج المصريين ولم ينج منهم الا من نزل بصحبة أمير الحج المصري وبعض الأشراف المسالمين ٠

وعادت السلطات المصرية الى تركيز الولاية في آل عجلان الأقوياء فولى منهم علي بن عجلان ٧٩٤ ـ ٧٩٧/١٣٩٢ ـ ١٣٩٤ ثم أخوه حسن بن عجلان ٧٩٧ ـ ١٣٩٤ وعمل الاثنان بسياسة واحدة وهي الاشراف على شئون الحج والتجارة بحماية قوافل تجار اليمن عسكريا ، واخضاع الأشراف الثائرين وان اختلفت وسيلة كل منهما ٠ فالأول حاول استرضاء الأشراف بالأموال ومع ذلك فلم يتورعوا عن مهاجمة جدة في ربيع الاول ٧٩٥/يناير ـ فبراير ١٣٩٣ طمعا في سفينة مصرية مشحونة بالغلال أنعم بها السلطان على أمير مكة واضطر هذا الى اعطائهم منها ٥٠٠ غرارة حتى يخرجوا عن جدة ٠ ومع ذلك ظلوا يفسدون في الطريق مما ألجأ تجار الكارم الى الاعراض عن جدة والتوجه الى ينبع ميناء المدينة فلحق الأمير ضرر كبير واضطر الى أخذ أموال من المجاورين بمكة ليسد مطالب الأشراف المتزايدة ومازال حريصا على ارضائهم الى أن قتل في شوال ٧٩٧/أغسطس ١٣٩٤ أما الثاني فقد لجأ الى سلاح القوة لاخماد شوكة الأشراف المناوئين فأوقع بهم كارثة في موقعة الزبارة شعبان ٧٩٨/يونيه ١٣٩٦ ٠ واذا كان أمير مكة قد فاته النفع في موسم هذه السنة لعدول تجار اليمن عن جدة الى ينبع بسبب تلك الحرب فانه ضمن الأمن الداخلي وقلت حوادث الثورات والنهب نسبيا عن ذي قبل واستحق شكر السلطان ٠ كما عمل على طمأنة تجار اليمن وترغيبهم في العودة الى جدة سواء بقيامه شخصيا بحراسة التجار في رحيلهم الى مكة وفي العودة اذا لاح شبه خطر ، أو باسقاط الثلث من قيمة الضرائب الجمركية الواجبة ثم أنه عين موظفا خاصا مسئولا عن جدة قام بعدة اصلاحات في الميناء وحدد مرتبات للاشراف مبطلا رسومهم التي كانت تؤخذ من التاجر عند الجباية ٠ وبذلك قطع صلة الأشراف بالتجار وأراحهم من مطالباتهم ٠ وبمعنى آخر جعل أمير مكة بمفرده صاحب الحق في هذه الضرائب ٠ وسرعان ما أتت هذه السياسة ثمارها بعودة تجار الكارم الى جدة وازدياد عددهم من عام الى آخر ٠

وعلى الجانب المقابل لهذه المجهودات الطيبة طمع سلاطين المماليك في الحصول على أموال من أمير مكة بدأ ذلك السلطان فرج الذي تميز عهده بكثرة المصادرات والاقتراض من التجار وفرض ضرائب استثنائية على سائر أراضي مصر لمواجهة غزوات تيمور لنك فضلا عن الغلاء الذي طرق ديار مصر عام ٨٠٦/١٤٠٣ ـ ١٤٠٤ حتى خربت أراضي مصر والشام ٠ اتجه السلطان فرج في باديء الامر الى طلب المساعدة المالية من الشريف حسن

ابن عجلان عام ٨٠٨/١٣٠٥ ـ ١٣٠٦ ثم أجاب التماسات أمير مكة بمشاركة ابنيه بركات عام ٨٠٩/١٤٠٦ ثم أحمد عام ٨١١/١٤٠٨ معه في امارة مكة وصار الشريف حسن نائبا للسلطنة بالحجاز في مقابل الهدايا الطائلة ·

ثم تطور الأمر الى فرض الالزامات المالية على أمير مكة تحت تهديد العزل · ففي شوال ٨١٢/فبراير ١٤٠٩ عزل حسن بن عجلان وولديه بركات وأحمد ثم أعيدوا الى مناصبهم في الشهر التالي في مقابل التزامات مالية سنوية وجاءتهم الخلع والتقاليد صحبة فيروز الساقي في موسم حج هذا العام ليقبض ما التزم به الشريف حسن · فحصل منه ألف زكيبة للسلطان غير ما لفيروز وشحنت المراكب بحضوره ووصلت سالمة الى مصر بطريق الطور وبيعت بخمسين ألف مثقال · وعندما تأخر الشريف حسن بعد ذلك عن ارسال الهدية « مقابل ما التزم به » أرسل له السلطان يعتب عليه تقصيره في الخدمة فأسرع هذا بارسال الالتزام المالي بعد انقضاء موسم حج عام ٨١٤ ·

وموضع الأهمية في هذه الالتزامات المالية هو التجاء الشريف حسن الى تعويضها أو استخلاصها من تجار الكارم والتجائه الى استخدام بعض الوسائل غير المشروعة لسدادها تجنبا لعزله من منصبه كالاقتراض من التجار مع عدم الوفاء لهم أو القبض عليهم وابتزاز بعض أموالهم أو فرض مبالغ طائلة عليهم نظير اصلاح سفنهم في مرفأ جدة دون اتباع القاعدة في أن يأخذ نسبة الربع فقط من قيمة البضائع المحمولة على تلك السفن المعطوبة · وأدت تلك الاجراءات الى سخط تجار الكارم وتدخل ملك اليمن لصالح تجاره · فسعى لدى السلطان المؤيد شيخ لعزل الشريف حسن بن عجلان وولديه بتزكية تولية أحد الأشراف الثائرين · فاستبدل بالشريف رميثة بن محمد بن عجلان. وهكذا تحول الأمير السابق الى مناوىء خطير للأمير الجديد في الفترة من ربيع الاول ٨١٨ الى رمضان ٨١٩ · ثم أعيد الشريف حسن مرة أخرى الى منصبه بعد أن استرضى السلطان بالهدايا وقدم وعده باسترضاء ملك اليمن · وبالفعل أحسن الشريف حسن معاملة تجار الكارم الذين وصلوا في صفر ٨٢٠/مارس أبريل ١٤١٧ ، كما تنازل عن بعض الضرائب على تجارة الملك الناصر معتذرا عما أخذه للحاجة اليه · فاعجب ذلك الملك اليمني حتى أنه أمر تجاره بقصد جدة في هذا الموسم فقدموا بأعداد أكبر من كل سنة واستطاع الشريف حسن الوفاء بالتزاماته قبل السلطان المؤيد وهو ٣٠ ألف مثقال

دفعت على أقساط كان آخرها نحو ألف افلوري دفعت في موسم الحج عام ١٤٢٠/٨٢٣ بعد مطالبات متعددة من جانب السلطان ·

كل هذه الأمور تجعل الحجاز في غير حالة مستقرة مناسبة وغير مأمون العواقب لتجار جدد كما حدث لهذا الناخوذة الهندي الذي قدم جدة لأول مرة عام ١٤٢٢/٨٢٥ وليس له من قوة سياسية تحميه مثل ما كان يقدمه ملك اليمن حماية لتجاره · وتعرض للنهب من جانب أمير مكة · بأن استولى على جميع ما معه من بضائع ووزعها على التجار بالثمن الذي حدده ـ فالتجأ هذا الناخوذة عند قدومه في السنة التالية الى البحر الأحمر الى سواكن ودهلك حيث لقى أيضا سوء المعاملة وكان على سلاطين الجراكسة اتخاذ الاجراءات الحازمة اذا هم أرادوا الاستفادة من هذا التطور الجديد من قدوم البضائع الشرقية الى البحر الأحمر مباشرة دون وساطة عدن وتولى زمام التجارة الشرقية والتعامل مباشرة مع تجارة الشرق ·

بدأ السلطان برسباي بأن أرسل خطابا الى الشريف حسن يندد فيه بعمله السيء ويعتب عليه أخذ فلفل التجار الواصلين الى جدة من قاليقوط ويأمره برد ذلك اليهم · ثم أرسل قوة عسكرية مع بعثة الحج في موسم ١٤٢٣/٨٢٦ للقبض على الشريف حسن ولكن هذا نزح عن مكة · وعاد أمراء الحج الى مصر وبقى الأمير قرقماس الشعباني أحد أمراء الألوف في ينبع وأرسل يطلب المدد لقتال الشريف حسن واقرار بدله في امرة مكة · فجاءته قوة من ١١٤ فارسا دخل بهم مكة في جمادى الاول ٨٢٧ مايو ١٤٢٤ بمن كان معه من الجند ومن انضم اليه من أهل ينبع وكذلك الشريف علي بن عتان بن مغامس الذي قرىء مرسوم توليته عوضا عن الشريف حسن ، وتوجه الأمير الجديد بعد يومين الى جدة لاستقبال مركبين وصلتا من قاليقوط وعومل التجار الهنود هذه المرة معاملة حسنة مما شجعهم في العام التالي على القدوم بأربع عشرة سفينة موسوقة بالبضائع ثم زيادة عن أربعين سفينة عام ١٤٢٦/٨٢٩ وتبعا لذلك بدأ أفول عدن ازاء صعود جدة التي بدأت تتركز فيها تجارة البحر الأحمر ·

وأمام هذا التطور الجديد في تجارة البحر الأحمر صار على الدولة المملوكية أن تمضي قدما في بسط سلطتها الفعلية على الحجاز واقرار الأمن والنظام تمهيدا للدور المنتظر لجدة في عالم التجارة علاوة على اصدار مراسيم بتنظيمات عسكرية وادارية ومالية تحكم بها مصر السيطرة على تجارة البحر الأحمر ·

أولا ـ استمر الأشراف في حكم مكة لكنهم كانوا أكثر خضوعا من أسلافهم نظرا للاجراءات الجديدة ٠ فقد أوجد برسباي قوة عسكرية دائمة في مكة تعزز سنويا في موسم الحج وفي وقت وصول السفن الهندية ، وتزيد في حالة الضرورة ٠ كذلك أكمل برسباي النفوذ المصري في المدينة المنورة وينبع التي كان حكامها يستفيدون من تحول السفن اليمنية اليها مع ضمان الاتصال السريع بالحجاز بأن بدأ منذ عام ٨٣٨/١٤٣٤ ـ ١٤٣٥ سفر الوحدات العسكرية بحرا من الطور الى جدة متجنبة مخاطر البدو في الصحراء علاوة على حفر الآبار وحفظ الامن في طريق الحج والتجارة البري ٠

هذا وقد اكتفى برسباي بهذه الاجراءات العسكرية لاقرار الامن والنظام بدلا من القضاء على سلطان الأشراف وفرض السيادة المصرية التامة على الحجاز دون منازع أو شريك منهم وهذا الأمر الذي فكر فيه من قبل كل من السلطان محمد بن قلاوون عام ٧٣١/١٣٣١ والسلطان شعبان عام ٧٦٢/١٣٦١ للتخلص نهائيا من ثوراتهم ومنازعاتهم المستمرة التي كانت تؤثر على النشاط التجاري بمكة ٠ وربما كان انشغال برسباي بمسألة قبرص ومحاولة القضاء على القرصنة في البحر المتوسط قد أبعد تنفيذ هذه الفكرة رغم ماقدمه الأمير بشبك الساقي من نصيحة الى السلطان بالاستيلاء على بندر جدة ٠

صحيح أنه قد ساد الامن االنسبي بالحجاز لفترة طويلة الا أن القلاقل والاضطرابات ثارت بصورة مفزعة بعودة بني حسن بن عجلان الى النزاع المسلح بينهم مدة خمس سنوات ٩٠٦ ـ ٩١٠/١٥٠٠ ـ ١٥٠٤ فنبهت جدة ومكة وكذلك القوافل بينهم عدة مرات ومنع سفر النساء للحج عامين متتاليين ٩٠٨ ، ٩٠٩ ٠ وماكادت الامور تهدأ قليلا حتى تعرض الحجاز مرة أخرى لثورة عاتية استمرت الى عام ٩١٤/١٥٠٨ ـ ١٥٠٩ تزعمها كل من أمير ينبع وأمير خليص والتف حولهما العربان حتى منع السلطان سفر الحجاج قاطبة بين مصر والشام وكذلك الركب المغربي والركب التكروري ٠ وهذه أول مرة يحدث فيها منع الحج في العصر المملوكي كله ٠

وربما كان السلطان الغوري مضطرا لاتباع سياسة التسامح لانهاء الثورات الدامية لاسيما وقد عاصر هذه الأحداث اضطراب الأحوال الداخلية في مصر لقلة الأموال وكذلك ثورات المماليك الجلبان من ناحية ، بدء تواجد البرتغاليين في البحار الشرقية واقتراب الخطر الذي يهدد بضياع

تجارة البحر الأحمر وبالتالي كيان مصر الاقتصادي من ناحية أخرى · وأدت الأحوال في ذلك الوقت الى توزيع جهود مصر وقواتها العسكرية بدلا من التركيز في جبهة واحدة مما أضاع وقتا ثمينا تمكن فيه البرتغاليون من تثبيت أقدامهم في بحار الهند ·

ثانيا ـ استمر بندر جدة في الازدهار ووصفها المعاصرون بأنها من أعظم الموانيء على البحر الأحمر · فقد اهتمت الحكومة باصلاح الميناء عام ١٤٢٨/٨٣١ وجعله صالحا لاستقبال أكبر عدد من السفن التي بلغت سنويا ما ينوف عن مائة سفينة منها مراكب كبيرة ذات سبعة أشرع · كذلك عملت الحكومة على تركيز تجارة البحر الأحمر في جدة حتى تضاءلت بجانبها الموانيء الاخرى على ساحل البحر الغربي مثل عيذاب والقصير بل لقد قضى عليهما تماما وأقفل الطريق البري منهما الى قوص · وكان قد تعرض لهجمات قبائل بني كنز وعرب الهوارة الذين سيطروا تماما على منطقة أسوان منذ أوائل القرن الخامس عشر · ونظرا لانعدام الامن في جنوب مصر أخذ نشاط ميناء عيذاب التجاري يتقلص تدريجيا ، كما أقل من قبل كميناء لمرور وتحول ذلك كله الى الطور الأمر الذي أعطى جدة ميزة مسبقة كونها محطة في منتصف الطريق بين عدن والطور وظلت عيذاب تحتفظ ببعض النشاط التجاري الى أن قرر برسباي تخريبها عام ١٤٢٦/٨٣٠ لتتفرد جدة بتجارة البحر الأحمر ، كما هوجمت سواكن عام ٨٤٤/٨٤٣ لنفس الغرض أيضا ·

ويقرر أحد الباحثين أن الدافع الأساسي من قيام السلطات بتخريب عيذاب لم يكن الرغبة في ازالة ميناء ينافس جدة ، وانما كسر شوكة قبائل الكنز لأن تخريب هذا الثغر يعطل مصالح تلك القبائل ويؤثر على حياتهم · وقوله مردود بأن هذه المصالح قد أضيرت فعلا بسبب قلاقلهم وافسادهم في الصحراء الشرقية وتعديهم المستمر على صعيد مصر فأضاعت تجارة عيذاب وما كانت مصالحهم تتحقق الا بسلوكهم وعلاقتهم السلمية مع مصر · كما لم تكن منافسة خطيرة تدعو الى ازالة الاولى لتبقى الثانية ولكن الأمر كما تعتقد هو جعل هذا الميناء الأوحد للتجارة الشرقية في البحر الأحمر · وضمان تركيز جميع العمليات التجارية في جدة لتحصل الحكومة على الضرائب المقررة على تجارة العبور ·

ويفسر هذا الغرض أيضا أسباب تغير سياسة مصر ازاء اليمن · فقد

كان من الطبيعي أن يتأثر مركز عدن التجاري تأثرا مباشرا من منافسة جدة مما جعل الملك المنصور عبد الله ٨٢٧ ـ ٨٣٠/١٤٢٣ ـ ١٤٢٦ يقوم بمنع مرور ثلاث سفن هندية الى البحر الأحمر عام ٨٢٨/٢٤ ـ ١٤٢٥ · لذا أراد برسباي ردعه حرصا منه على مستقبل جدة وأشار عليه البعض بالاستيلاء على اليمن · غير أن برسباي أرسل وفدا كان له مظهر سلمي مكلف بالتعرف على الأحوال هناك · ونزل هذا الوفد المكون من خمسين من المماليك السلطانية على بني يعقوب وتوجه الأمير بريقا التنوبي ومعه خمسة منهم لمقابلة الملك المنصور ومعه هدية وكتاب من السلطان يطلب مالا للمساعدة على قتال الفرنج في قبرص ·

وبينما كان الملك يستعد لاجابة مطالب السلطان قام بقية المماليك بنهب بعض الضياع وقتل بعض الرجال · عند ذلك تنبه الملك وشك في نواياهم وطردهم من أرضه وعزم برسباي على الانتقام غير أنه شغل بغزو قبرص واستمر الملك الظاهر يحى ٨٣١ ـ ٨٤٢/١٤٢٧ ـ ١٤٣٨ في سياسة سلفه باجبار تجار الشرق بالقوة كي يرسوا في عدن · فأشاع برسباي أنه يعد حملة لمهاجمة اليمن فخاف الملك يحى وأرسل يقسم للسلطان أنه سوف لا يتعرض للسفن المارة وسيترك لها الحرية في اختيار الميناء الذي ترغبه ·

بالاضافة الى ذلك قرر برسباي عام ٨٣٨/١٤٣٤ مضاعفة الرسوم الجمركية (العشر) على التجار المصريين والشاميين ، ومصادرة بضائع التجار اليمنيين اذا هم اشتروا بضائع من عدن وجاءوا بها الى جدة ، كأنه يريد بذلك أن يخنق اليمن اقتصاديا بعد أن بعدت عنه عسكريا هذا في الوقت الذي بدأت فيه قوة آل رسول في الضعف بسبب الحروب الأهلية وأعمال النهب واحتراق عدن وزبيد حتى سقطت دولتهم وقامت الدولة الطاهرية عام ٨٦٠/١٤٥٦ ·

على أن عدن كمستودع تجاري لم يتلاش أمرها أمام ازدهار جدة كما يذكر المؤرخون فقد عاش بعدن كثير من التجار وبلغ أعدادها عام ٨٨٣/١٤٧٨ ما ينوف عن خمسة مكوك من الذهب ومن نقد الفضة أضعاف ذلك لاستمرار تعاملها مع موانيء الشرق بوصول السفن الهندية اليها أو الخروج منها الى الهند · وبديهي أن يستمر تعامل عدن مع جدة الأمر الذي سيكون له اعتبار عند وضع التنظيمات المالية لتجارة جدة ·

ثالثا ـ كان هناك اجراء وقائي اتخذته الدولة للمحافظة على سلامة البحر الأحمر وتجارته · فمنذ زمن الحروب الصلبية كان دخول البحر الأحمر ممنوعا على الفرنج لعدة أسباب دينية حماية للأراضي المقدسة الاسلامية من اعتداءات الصليبيين ، وسياسية خشية قيام تحالف بين الحبشة والمسيحيين الغربيين ، ثم اقتصادية تجنبا لمحاولات الفرنج القضاء على تجارة مصر مصدر ثرائها · ثم خفت وطأة هذا التحريم اذ كان يسمح لبعض الاوربيين وخاصة الايطاليين بدخول البحر الأحمر بعد منحهم جواز مرور من السلطات المصرية · وظل هذا السماح قائما حتى كشف الاتصال الجاري بين اسحق ملك الحبشة والفونسو الخامس ملك أراجون بواسطة التاجر نور الدين علي التبريزي في ربيع الثاني ٨٣٢ يناير ١٤٢٩ للاتفاق على حملة صليبية مشتركة وحرصا على سلامة تجارة البحر الأحمر ، أعيد مرة أخرى اغلاق المرور في البحر الأحمر أمام الأوربيين · وظل هذا الاحتراز قائما ازاء التهديدات المستمرة من جانب زرع يعقوب ملك الحبشة بتجهيز أسطول لأخذ سواحل بلاد الحجاز ، وقد أوشك الايطالي ينكولادي كونتي أن يفقد حياته في جدة أثناء عودته من الهند لولا أنه أنكر مسيحيته فأطلق سراحه والتقى مع بيرو ثافور عند الطور الذي عدل عن فكرته بالسفر الى الهند عند سماعه هذه الأخبار المزعجة · وكذلك البيرو ديسارتانو مبعوث البابا ايوجين الرابع ١٤٣١ ـ ١٤٤٧ أراد أن يسلك طريقا بعيدا عن مصر بالوصول الى الحبشة فبدأ من شبه جزيرة القرم الى الخليج العربي وقع أخيرا في أيدي السلطات المصرية في عهد السلطان جقمق · كذلك قبض الشريف بركات بن محمد في جمادى الأول ٩١٦ اغسطس ٩١٠ على ثلاثة أشخاص من الفرنج متخفين في زي الأروام وتحقق أنهم جواسيس بعض ملوك الفرنج وأرسلهم الى القاهرة ·

ومع ذلك فقد تمكن بعض الاوربيين من دخول البحر الأحمر والرحيل من الطور الى عدن ثم الى الهند وشرق افريقيا وعادوا الى القاهرة نذكر منهم بدرو دي كوفيلام وزميله الفونس دي بايفا التي كانت رحلتهما بين عامي ١٤٨٨ ـ ١٤٩٠ من أخطر الرحلات لارتباطهما بمشروعات البرتغال · فقد كلفهما ملك البرتغال بمهمة عن مملكة الحبشة واكتشاف المناطق المنتجة للتوابل وكذا استكشاف الطرق التجارية الموجودة وامكانية ايجاد طرق أخرى بديلة · وقد انضم الرجلان الى قافلة مغربية ورحلا بالبر الى الطور ثم بالبحر الى عدن وقد تمكن بدرو دي كوفيلام من الوصول الى الهند قبل فاسكودي جاما

بعشر سنوات فزار كنانور وقاليقوط وجوا ثم عبر المحيط الهندي الى سوفالا على ساحل شرق افريقيا ثم عاد في البحر الأحمر الى الطور ومنها الى القاهرة حيث علم بفقد رفيقه الذي كان قد افترق عنه في عدن للبحث عن مملكة الحبشة · وقد أرسل بدرو دي كوفيلام الى البرتغال معلومات ثمينة كانت بلاشك دافعا قويا لها على استئناف بعثاتها الكشفية · وكذلك توجد قصص عديدة عن التجار الايطاليين الذين كانوا يتاجرون في مصر في القرن الخامس عشر ويذهبون الى آسيا · وقد وجد فاسكودي جاما الكثيرين منهم عند وصوله قاليقوط عام ١٤٩٨ ·

ولكن لم تستطع أوربا أبدا الحصول على السلع الشرقية مباشرة من مناطق انتاجها وانما كانت دائما مضطرة الى البيع والشراء مع مصر لأنه لا يمكن لأية بضاعة من التوابل أن تمر أو تباع في أي مكان الا في بلاد السلطان لأن الحكومة المصرية هي السيد المطلق في البضائع الشرقية التي تصل عبر البحر الأحمر بسبب التنظيمات المالية والاحتكارية لتجارة البحر الأحمر ·

رابعا ـ كانت القاعدة في الرسوم الجمركية هي قيمة العشر في البضائع التي يأتي بها التجار من عدن الى الموانيء المصرية · فبدأ تحصيل ضريبة الوارد هذه من التجار الهنود في جدة مضافا اليها رسوم أخرى فقررت للناظر والشاد وشهود القباني والصيرفي وغير ذلك من الأعوان وصلت في مجموعها الى نحو ١٥٪ وقد تضرر التجار الهنود من هذه الزيادة في الضرائب علاوة على ما كان يطرح عليهم من المرجان والنحاس أثمانا لبضائعهم · فعاد أغلبهم الى عدن عام ١٤٣٣/٨٣٧ ·

واضطر برسباي ازاء هذا العمل الخطير الى التخفيف عنهم في الموسم التالي بأن كتب في ١٣ صفر ٨/٨٣٨ سبتمبر ١٣٤ بالاكتفاء بتحصيل قيمة العشر فقط ·

ويبدو أن هذا المرسوم لم ينفذ في السنوات السابقة أو انه احتاج الى تعزيز اذ أصدر السلطان جقمق مرسوما آخر عام ١٤٣٩/٨٤٢ يقضي بعدم تحصيل اكثر من العشر على التجار الواردين الى جدة بحرا على أن يؤخذ صنفا لا مالا من كل عشرة واحد ، وبطلان ما كان يؤخذ سوى ذلك من رسوم المباشرين وغيرهم ·

واذا كانت الدولة لم تحاول زيادة هذه الرسوم الجمركية عن قيمة العشر فانها عوضت ذلك بتعدد تحصيل هذا العشر في مراكز جمركية مختلفة كضريبة صادر يرد ذكرها فيما بعد .

أما عن حقوق الأطراف المعنية في هذه الرسوم فنلاحظ أنه عند بدء عصر الجراكسة وقبل التطور الجديد لتجارة البحر الأحمر كان للأشراف حكام الحجاز حق جباية هذه الضرائب لصالحهم من التجار الذين يأتون برا من اليمن ومن العراق الى مكة في الموسم وأيضا من التجار الذين يأتون من اليمن بحرا الى جدة . وتبعا لذلك قام الشريف علي بن عفان بتحصيل الرسوم الجمركية على السفينتين الهنديتين اللتين وصلتا جدة في جمادى الأول ٨٢٧/أبريل ١٤٢٤ لصالحه غير أن الحكومة المصرية استحدثت نظارة جدة كوظيفة سلطانية يخلع على متوليها كل عام ويسافر الى جدة صحبة القوة العسكرية المجددة ويتواجد بها وقت وصول المراكب الهندية اليها وهو المكلف بجميع الضرائب الجمركية على البضائع الشرقية . وأول من عين لهذا المنصب ابراهيم بن سعد الدين المشهور بابن المرة سافر من مصر في ربيع الاول ٨٢٨/فبراير ١٤٢٥ الى جدة ليستقبل وصول أربعة عشر مركبا موسوقة ببضائع الهند ، فأخذ منها العشر . « وهذا أول ما أخذ من العشر لصاحب مصر بجدة » الذي بلغت قيمته سبعين ألف دينار عاد بها ابن المرة الى القاهرة في المحرم ٨٢٩/نوفمبر — ديسمبر ١٤٢٥ ومن ثم تعارضت مصالح السلطتين المركزية والمحلية في أحقية كل منهما في هذا المورد المالي فأصدرت الدولة مراسيم بتنظيمات مالية جديدة تحقق بها منفعتها الخاصة .

ونصت هذه المراسيم على التفرقة بين تجارة البر الواصلة الى مكة وبين تجارة البحر في جدة بالنسبة للتجارة البرية ثبت للأشراف حقهم في تحصيل المكوس لصالحهم استمرارا لما كانوا يحصلون عليه من قبل .

أما العشور على التجارة البحرية الواردة الى جدة سواء بالسفن الآتية من اليمن أو من الهند مباشرة فقد جعلها السلطان برسباي جميعها من حقوق الدولة مستحوذا بذلك على حق سابق للأشراف في مكوس السفن الواصلة الى جدة وقد حصلها الشريف علي بن عفان فعلا لآخر مرة عام ٨٢٧ وحصلها ناظر جدة في العام التالي وجاء بها الى القاهرة كما أشرنا آنفا .

ولكي يسترضي السلطان أمير مكة عن هذا الاجراء الأخير فانه أجرى مساومة مالية مع الشريف بركات بن حسن بن عجلان . فقد كان أبوه أمير

مكة السابق واللاجيء الى حلي بن يعقوب متجنبا الاحتكاك بالحامية المصرية قد جاء الى القاهرة مصالحا للسلطان في المحرم ٨٢٩/نوفمبر ديسمبر ١٤٢٥ وخلع عليه من جديد • في امرة مكة نظير دفع مبلغ ثلاثين ألف دينار سنويا • وما لبث أن توفى الشريف حسن بالقاهرة في جمادى الاولى ابريل ١٤٢٦ قبل أن يرحل الى مقر حكمه فاستدعى ابنه بركات الذي حضر الى القاهرة في رمضان/اغسطس وخلع عليه بالولاية في ذي الحجة/اكتوبر ملتزما بحمل عشرة آلاف كل سنة وأن لا يتعرض لما يؤخذ بجدة من عشور بضائع التجار الواصلة من الهند أو غيره •

وهكذا انقص برسباي عشرين ألف دينار من قيمة الالتزام المالي قبل شريف مكة مقابل حق الدولة في حصيلة الرسوم الجمركية على التجارة البحرية جميعا والتي وصلته فعلا أول هذا العام بقيمة سبعين ألف دينار •

ولم يكن الأشراف يرضون بهذا الحرمان من حق سابق لهم • فثاروا في رمضان ٨٣١/يونيه ـ يوليه ١٤٢٨ مطالبين بحقوقهم السابقة في جدة قبل وصول السفن الهندية مباشرة اليها • فارسل برسباي قوة عسكرية قوامها خمسون جنديا بقيادة اسنبغا الطياري أحد أمراء « العشرات تقوية لناظر جدة على حفظ المال » •

ومع ذلك فقد رغب برسباي في استقرار الامن بالحجاز ضمانا لرواج التجارة فتنازل في العام التالي للشريف بركات عن ثلث تلك العشور ـ واستمر الحال على ذلك بضع سنين بدون رضاء الشريف بركات الى أن قام بثورة أخرى عام ٨٤٠/١٤٣٧ وانتهى النزاع الأخير بالاتفاق على أن يأخذ أمير مكة نصف الأموال التي تحصل على البضائع الواردة من الهند وعرفت بالهندي تميزا لها عن رسوم التجارة المكية البرية التي عرفت بالعدني فهي من حقوق أمير مكة جميعها • وكل من الهندي والعدني ضرائب جمركية على الواردات •

ومن ناحية ثانية أرادت الدولة مشاركة أشراف مكة في العدني أيضا بالنصف مثل مشاركتهم لحق السلطان في الهندي فقد أمر السلطان قايتباي ٨٨٣ ـ ٧٨/١٤٧٩ بتحصيل نصف العدني وأصر السلطان على تنفيذ هذا الأمر رغم مراجعة الشريف محمد بن بركات وناظر جدة له في ذلك ونفذ هذا الأمر مدة عامين ثم عاد قايتباي وانعم بجميع العدني على الشريف في مقابل خدمة السلطان في حجته •

كذلك لم يفت الجراكسة تحصيل رسوم جمركية على التجارة المكية بطريق آخر دون المساس بحق الأشراف في العدني وذلك بفرض رسوم جمركية على الصادر من هذه التجارة البرية من مكة الى العراق أو الشام ومصر . واعتبره المقريزي مظلمة جديدة على الحجاج تعليقا على ماذكره في حوادث المحرم ٨٢٩/نوفمبر ـ ديسمبر ١٤٢٥ بالزام التجار الذين اشتروا بمكة وخرجوا في قافلة الحج الى الشام بالحضور الى القاهرة مع المركب المصري لتؤخذ منهم مكوس بضائعهم فنزل التجار والحجاج بركة الحاج وخرج اليهم مباشرو الحج وأعوانهم واشتدوا عليهم وقد نفذ هذا الالتزام لمواسم الحج في العامين التاليين ونودي مرة أخرى في موسم حج عام ٨٣٠/١٤٢٦ بضرورة حضور جميع التجار الى القاهرة والا تعرضوا للقتل والمصادرة .

وعندما اشتكى تجار الشام من ذلك تم الاتفاق في ربيع الثاني ٨٣١/ يناير وفبراير ١٤٢٧ على اعفائهم من الحضور الى مصر على أن يؤخذ منهم بمكة عن كل حمل قل ثمنه أو كثر ثلاثة دنانير ونصف . واذا حملوا ذلك الى دمشق يؤخذ منهم المكس هناك كالعادة على أن الالزام بالحضور الى القاهرة عاد مرة أخرى مع تشديد الحراسة عليهم في الطريق وتفقدهم وعد احمالهم حتى قدموا صحبة الحاج الى القاهرة في المحرم ٨٣٢/أكتوبر نوفمبر ١٤٢٨ وقد نفذ هذا الالتزام بكل دقة حتى أنه في عام ٨٣٩/٣٥ ـ ١٤٣٦ صودرت أحمال من البهار لطائفة من أعيان دمشق حملت من الحجاز الى دمشق مباشرة دون المرور على القاهرة ولم يفرج عن هذه البضائع الا بعد أن دفع هؤلاء التجار مالا اتفقوا عليه الى ناظر الخاص .

وأخيرا نلاحظ أن المراسيم التي أصدرها برسباي لتنظيم هذا المورد المالي الجديد أبانت عن تعدد دفع ضريبة العشر على البضائع التي تصل الى كل مدينة داخل أراضي الدولة . فهي أولا في جدة ومكة على جميع التجار ثم عند المراكز الجمركية على الطرق البرية الموصلة من الحجاز الى مصر والشام والعراق عند بدر وحنين وجسر الحسا والعقبة . والمركزين الأولين على طريق الحج العراقي والثالث قرب الكرك والأخير خاص بمصر . كما أقيم بالطور مركز جمركي للتجارة التي تأتي بالبحر ومرة ثالثة تدفع ضريبة العشر عند الوصول الى القاهرة حتى ان ثمن السلعة في مصر أصبح خمسة اضعاف ثمنها في الهند هذا بجانب تطبيق نظام الاحتكار الأمر الذي ادى بطبيعة الحال الى ارتفاع أسعار البضائع الشرقية وخاصة التوابل .

خامسا – بلغت التنظيمات الادارية والمالية لتجارة البحر الأحمر في عهد السلطان برسباي ذروتها باصدار الحكومة عدة مراسيم لتنفيذ سياسة الاحتكار التجاري تجعل من السلطان التاجر الوحيد لتجارة البحر الأحمر وخاصة التوابل وأصبح الاحتكار نظاما اقتصاديا سارت عليه الدولة حتى نهاية العصر ·

ويتوقف الباحثون كثيرا لمعرفة الأسباب التي أوحت للسلطان برسباي اتباع هذه السياسة التجارية الجديدة فمنهم من يربطها بفساد النظام الاقطاعي في أواخر الدولة المملوكية الاولى وأوائل الثانية وعجزه عن الوفاء بالتزامات الدولة المالية بعد أن أهملت العناية بشئون الري ومنهم من يربطها بحاجة الدولة الى الأموال لتغطية نفقات حملة قبرص أو أن برسباي أغرته المكاسب فتوسع في احتكار تجارة العبور ·

ومهما يكن من سبب فقد كان هناك المتجر السلطاني كاحد اجهزة الدولة يتولاه ناظر الخاص ويختار من بين تجار الكارم للاستفادة من خبرتهم في ادارة المتجر مثل ابراهيم بن عمر بن برهان الدين المحلي التاجر المشهور في عهد السلطان فرج وبرقوق ومثل شيخ علي الكيلاني الذي جهزه المؤيد شيخ بخمسة آلاف دينار ليشتري له الفلفل بغرض التجارة واجتهد الكيلاني في مهمته اذ اشترى معظم الفلفل الوارد الى جدة بسعر ١٥ دينارا لكل مائة من (المكيال ومائة منه تساوي قنطارا) واشترى التجار باقي الفلفل بسعر خمسة وثلاثين وبلغت نسبة مكسب السلطان بعد بيع الفلفل على التجار الفرنج بالاسكندرية ١٤٠٪ ·

ويجب أن نفرق بين هذه العمليات التجارية الحكومية وبين الاحتكار التجاري بمعنى أن يكون السلطان الممثل للدولة هو المشتري الوحيد والبائع الوحيد بشكل أصاب طائفة الكارمية بضرر كبير أدى الى زوال · في حين أنهم لم يشعروا بخطر حقيقي من المشاركة الحكومية في العمليات التجارية فيقوم المتجر السلطاني بشراء التوابل عامة والفلفل خاصة من تجار الهند بأسواق جدة كما يأتيه أيضا الضرائب العينية من هذه الأصناف ثم يقوم المتجر ببيع بضاعته الى التجار الفرنج بالاسكندرية وبأسعار السوق المحلية والتي أمكن برسباي زيادتها · بطريقة تخالف العرف في المعاملات التجارية ففي المحرم ٨٣٠ نوفمبر ١٤٢٦ رسم السلطان بزيادة ثمن الفلفل المباع على التجار الفرنج من الديوان سافروا به وكلف قناصلهم وفاء هذه

الزيادة عنهم محققا بذلك هدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح التجارية مضافا الى أكبر قدر من المكوس في المراكز التجارية المتعددة ·

ثم بدأ برسباي باعطاء المتجر السلطاني امتيازا خاصا متمثلا في مرسوم صدر أول عام ٨٣٢/اكتوبر ١٤٢٨ بأن الزم جميع التجار الحضور ببضائعهم الى القاهرة وحجر على الفلفل أن يشترى لغيره ولا يباع الا في الاسكندرية بعد أن يكتفي السلطان · ووضحت أهداف هذا الامتياز في اعطاء المتجر السلطاني أولوية شراء احتياجاته من الفلفل من البضاعة الحاضرة سعر السوق الحرة · وكذا أولوية البيع للتجار الفرنج في الاسكندرية متحكما بذلك في أسعار البيع بالزام التجار الفرنج شراء الفلفل السلطاني بسعر ١٢٠ دينارا للحمل بينما كانت قيمته في السوق الحرة لدى تجار الكارم خمسين دينارا في القاهرة و ٨٠ دينارا للحمل في الاسكندرية · ونتج عن هذه الوساطة التجارية المفروضة بين البائع المشتري الاضرار بمصالح الجميع · فما استطاع المتجر السلطاني تصريف كل موجوداته من الفلفل بهذا السعر الاجباري ، وما استطاع تجار الكارم التعامل مع تجار الفرنج الذين اضطروا الى العودة بأكثر نقدهم دون أخذ احتياجاتهم من تجارة العبور ·

وفي العام التالي ارتفع السعر الاجباري لحمل الفلفل الى ١٣٠ دينارا والزم به تجار الفرنج · ويظهر أنهم استنفدوا ما لدى الديوان من توابل وأرادوا الشراء من السوق الحرة محاولين تعويض فروق السعر بالمساومة مع التجار الذين كانت لديهم رغبة في تصريف بضاعتهم المكدسة من العام الماضي بسعر ٦٤ دينارا لحمل الفلفل لكن الفرنج تمسكوا بتسعة وخمسين · عندئذ تدخل السلطان مفوتا الفرصة على تجار الفرنج ونزل مشتريا للفلفل بالسعر الأخير · وتبعا لذلك أمر السلطان باحضار التجار من الاسكندرية لمقابلته في القاهرة في جمادى الأولى ٨٣٣/فبراير ١٤٣٠ حيث الزمهم جميعا أن لا يبيعوا شيئا من أصناف البضائع التي تجلب من الهند كالفلفل ونحوه لأحد من تجار الفرنج ويكون بيع البهار للسلطان وهددوا على ذلك بمنعهم من التجارة فيه ·

وهكذا كانت الخطوة الأولى في الاحتكار تمثلت في جعل السلطان هو البائع الوحيد لما يرد من تجارة البحر الأحمر في الاسكندرية ، بوقف منافسه تجار الكارم واخضاع الفرنج بقبول الشراء بالسعر الاجباري الذي يحدده ·

ثم تقرر تطبيق الاحتكار الحكومي في عمليات الشراء فصدرت في شعبان ٨٣٥/أبريل ١٤٣٢ مراسيم الى الشام والحجاز والاسكندرية أن لا يبيع أحد البهار ولا يشتري الا السلطان · وتجددت مراسيم الاحتكار في ربيع الثاني ٨٣٨/نوفمبر ١٤٣٤ بالنسبة للفلفل بأن صار مخصوصا للسلطان « لا يبيعه ولا يشتريه أحد الا هو بالخصوص » وهكذا يمكن اعتبار عام ١٤٣٢/٨٣٥ تاريخ بدء الاحتكار الرسمي الكامل للدولة في تجارة العبور · كما تقرر قصر التجارة في التوابل وسلع الشرق على جدة ومنع التجار من حمل تلك السلع الى مكة · وهكذا تركزت عمليات الشراء في جدة كما تركزت عمليات البيع في الاسكندرية ·

ولم يقتصر الاحتكار على التوابل فقط بل امتد في السنوات اللاحقة الى سلع شرقية أخرى كثر الطلب عليها مثل أخشاب الصباغة وعود الند والسجاد والبورسلين ·

ويتضح الهدف من احتكار تجارة البحر الأحمر وهو الحصول على الأموال من تجارة التوابل بخاصة التي أصبحت تمثل مصدرا رئيسيا لدخل الدولة بعد أن قل الدخل في القطاعين الزراعي والصناعي وبلغ الحد الأقصى للأسعار الحكومية بمائة دوكات للحمل الواحد من التوابل الشريفة دون تنزيل تسليم الاسكندرية في عهد السلطان اينال · واكد كل من اينال وقايتباي والغوري احتكار التوابل وحاول قايتباي رفع السعر الحكومي الى مائة وعشرين دوكاتا بندقية وتأزمت الامور بينه وبين تجار البندقية الى أن تم التعامل بسعر مائة دوكات · وكان لابد أن يتأثر هذا السعر الحكومي بالانخفاض الى ثمانين دوكات أثر نجاح البرتغاليين في الوصول الى الهند وجلب التوابل بطريق رأس الرجاء الصالح وبيعها في لشبونة بسعر اربعين بل بعشرين منافسة بذلك أسعار الاسكندرية وقاضية بعد ذلك على تجارة مصر والبحر الأحمر وكانت هذه الخاتمة السيئة احدى نتائج الاحتكار التجاري خصوصا اذا علمنا أن الكشف البرتغالي انما استهدف القضاء على مصدر ثراء مصر بحرمانها من احتكار التجارة الشرقية ·

وثمة نتيجة هامة أخرى تمخض عنها الاحتكار وهي تأثر التجار الكارمية بالركود ثم زوالها كطبقة اجتماعية بارزة بعد اصابة نشاطها التجاري · وقد كان الظاهر بيبرس قد وضع أسس السياسة التجارية المصرية التي سار عليها سلاطين المماليك من بعده والتي تستهدف المحافظة على مكانة التجار الكارمية

الاقتصادية في البحر الأحمر ومصر وعن طريقهم امتد نفوذ مصر التجاري الى المحيط الهندي · وأدى هؤلاء الكارمية دورهم في اقامة العلاقات التجارية والصلات الطيبة بين مصر واليمن وتمكنوا هناك من الوصول الى أعلى المناصب · ويرجع ذلك كله الى قيامهم بأهم تجارة عالمية وهي تجارة التوابل وسلع الشرق في أسواق الهند واليمن والحجاز امتدادا الى أسواق مصر والشام حيث كانت تتم أخطر مراحل رحلة السلعة الشرقية من مراكز انتاجها وأسواقها الآسيوية والمصرية الى المستهلك الاوربي · وقد كونت هؤلاء الكارمية عدة بيوتات أهمها آل الخروبي والكويك ويسر ومسلم والمحلي حفل تاريخها بالرغبة والاجتهاد في توطيد مكانتها التجارية واحتلت مكانة الطبقة الوسطى في المجتمع المصري في العصر المملوكي ، وعبر هؤلاء عن كيانهم الاجتماعي بتكوين طائفة خاصة بهم يختارون لهم رئيسا من بينهم يخضع له سائر التجار ، وله في مصر وفي بلاط السلطان المركز الرفيع فضلا عن مكانته المرموقة في اليمن والحجاز ·

وليس من الغريب أن يمثل الكارمية الراسمالية التجارية بلغت درجة عظيمة من الثراء · فقد كانت تجارة التوابل والسلع الشرقية أهم نشاط لاستثمار الأموال حتى بلغت ثروات بعضهم مليون دينار وربما أضعاف ذلك وهي أرقام جديدة في تاريخ راس المال الفردي ، نذكر منهم ناصر الدين محمد بن مسلم ت ٧٧٦هـ كان اعجوبة عصره في كثرة المال ، حتى كان لا يعلم قدره · فيروى أنه خاصم بدر الدين الخروبي التاجر الكرمي المشهور فقال له ابن مسلم اشتري بمالك شكاير واحضرها أملؤها لك مالا · ومنهم التاجر الكبير ابراهيم بن عمر بن علي بن برهان الدين المحلي ت ٨٠٦هـ الذي جاء ابنه من اليمن الى مكة ومعه أموال لا تدخل تحت حصر وقلما تناولت كتب التراجم أحدا من هؤلاء الكارمية الا ذكرت أنه من ذوي الاموال الواسعة أو أنه ترك مالا كثيرا جدا أو ما شابه ذلك ·

ولم تكن طائفة الكارمية تعيش بمعزل عن الأحداث السياسية أو بعيدة عن حاجات الدولة والمجتمع وسجل التاريخ لهم خدماتهم المالية وقت الأزمات والحروب ففي عام ٥٧٧/١١٨١ قدم هؤلاء التجار زكاة أربع سنوات الى صلاح الدين بناء على طلبه وعن طيب خاطر ولم يكونوا بعد قد استقروا بمصر وذلك لمواجهة الاسطول الصليبي الذي ظهر في البحر الأحمر مهددا طريق الحج والتجارة · وكان بالاسكندرية عام ٧٧٧/١٣٢٦ ـ ١٣٢٧ تاجر

يعرف بابن رواحه لديه مخازن للسلاح يمكنه أن يجهز منها المائة أو المائتين وقت الخطر وقد أبدى مقدرته لأميرين من المماليك على ضمان الاسكندرية ودفع مرتبات الجند والسلطان والرجال وقت الخطر فاتهمه الأميران بالثورة على السلطان وقتلاه . وهناك ابراهيم بن عمر نور الدين المحلي الذي أنفق من ماله الخاص في اعداد قوة عام ٨٠٥ ـ ١٤٠٢ الى الاسكندرية لمطاردة القراصنة الذين يهددون السواحل دائما . وهذه الأمثلة تدل على استعداد الكارمية لتقديم الأموال والسلاح للمحافظة على مصالحهم الحيوية .

وكذلك قدم الكارمية القروض الكبيرة لسلاطين مصر وغيرهم من الحكام وأمراء المماليك فقد أقرض أحدهم السلطان الناصر محمد بن قلاوون مبلغ ١٦ الف دينار كما قدم التاجر الكارمي سراج الدين بن الكويك قرضا الى منسا موسى ملك التكرور والى بعض رجاله عند مرورهم بمصر في طريقهم الى الحجاز في موسم الحج عام ١٣٢٣/٧٢٤ كذلك قدم أحد تجار الشوبك مبلغ ١٠٠ر٠٠٠ دينار الى برقوق أثناء اعتقاله بقلعة الكرك ووضع نفسه وماله وأولاده في خدمة السلطان المخلوع حتى استعاد عرشه .

وتم بعد ذلك أكبر قرض مالي بين تجار الكارم وبين الدولة عام ١٣٩٦/٧٩٦ فقد أقرض ثلاثة منهم المحلي وابن مسلم والخروبي السلطان برقوق مليون درهم . وقد جاء هذا القرض وقت استعداد مصر لملاقاة تيمورلنك كما اقترض السلطان فرج منهم عام ٨٠٣ ـ ١٤٠١/١٤٠٠ لنفس الغرض أيضا . هذا بالاضافة الى أن الكارمية كانوا يمدون الخزانة سنويا بمبلغ كبير من الرسوم الجمركية على بضاعتهم الصادرة والواردة بخلاف ضريبة الزكاة على أموالهم اذا حال عليها الحول .

أما عن خدماتهم في مجال نشر الثقافة الاسلامية فكانت أجل أثرا ونفعا وتتحدث كتب التراجم عن قيام معظمهم ببناء المدارس التي تنسب اليهم بالقاهرة والاسكندرية ووقف الأوقاف الكبيرة عليها أو الانفاق على الدارسين فيها ، وكذا اشتغال بعضهم بتعليم الحديث والفقه أو نظم المدائح النبوية أو قيامهم بالانفاق في عمارة المساجد كالحرم المكي الشريف ومسجد عمرو بالفسطاط وبناء الخانقات ومنهم من كان واسع العطاء للفقهاء والشعراء وسعة البذل والكرم للناس والاقراض بدون فائدة .

ولم يكن من الغريب أن يعيش هؤلاء التجار في القصور العظيمة فقد

روي أن قصر الكارمن برهان الدين المحلي على شاطىء النيل بالقاهرة كان أعجوبة عصره في اتقان البناء وكثرة الرخام والزخرفة . وقيل ان ما أنفقه في بناء القصر مبلغ ٥٠ ألف مثقال ذهب والواقع أن من هؤلاء الكارمية من كان يملك أن يحيط بمظاهر العظمة والغنى حتى يصبح في هيئة السلطان تماما .

ورغم هذه المكانة المالية والاقتصادية والاجتماعية التي بلغها الكارمية فلم يكن لهم شأن أو نفوذ مماثل في شئون الحكم والادارة التي انفرد بها النظام الاقطاعي المملوكي العسكري ولم تتمكن من الوصول الى الحكم أو محاولة ذلك أو حتى الدفاع عن مصالحها دفاعا مؤثرا عندما أذنت ساعة الخطر واحتكر السلطان تجارتهم .

ومن الغريب أننا لم نسمع عن ثورة أو احتجاج صارخ في مصر من جانب هذه الطبقة البرجوازية ضد قرارات الاحتكار التي تصيب مصدر ثرائهم في الصميم بل رضخوا رضوخا غريبا لادارة الحاكم «حتى أصبح بعض كبارهم مجرد مندوبين للسلطان يكسبون عيشهم في ركابه» . وكل ما نقرأ عنهم هو محاولة تحدي هذه القرارات سواء بنقل التوابل الى الشام دون مصر أو الاتفاق مع تجار الفرنج في الاسكندرية . ولم تكن عيون الدولة غافلة عن مثل هذه المحاولات اليائسة ومن يساعدهم في ذلك من الموظفين المرتشين وضيق عليهم الخناق فصار التاجر يغيب سنة فما فوقها ويحضر فلا يستطيع أن يبيع حملا واحدا من بضاعته ولا يجد من يشتريه وعنده ما يساوي عشرة آلاف ومعنى هذا أن طبقة الكارمية قد أخذت في الانكماش في مجالات استثمار أموالهم وأسواقهم ففر بعضهم من مصر الى البحر الأحمر وخاصة الحجاز حيث قاموا بتجارة متواضعة وحيث أمكنهم عامي ٨٥٠ ـ ٨٥١ ١٤٤٦ ـ ١٤٤٧ فكان يقتص منهم بالضرب أو بالحبس ولم يظهر أحد منهم في الأسواق في عام ١٤٥٥/٨٥٩ ولم تذكر المصادر عنهم شيئا منذ عام ١٤٨٤/٨٨٩ .

وهكذا قضى الاحتكار على هذه الطبقة التي تمثل الرأسمالية التجارية التي كان في قدرتها اعانة الدولة ماديا على مواجهة الأخطار الخارجية . فلم يجد السلطان قايتباي عام ١٤٨٧/٨٩٢ من أعيان التجار في السوق المصرية قدرات التجار الكارمية فقد احتاج الى ٤٠ ألف دينار استعدادا لحملة ضد العثمانيين فضج التجار من هذا القدر وأظهروا العجز عنهم ولم يقدموا سوى اثنى عشر ألفا .

والخلاصة : أنه كان في وسع تجار الكارمية تجار البحر الأحمر أن يمدوا الدولة ماديا ومعنويا للدفاع عن مصالحهم المشتركة ، للدفاع ضد الخطر البرتغالي الذي أحدق بالتجارة الشرقية وقطع طريق البحر الأحمر مثل ما أمده في مناسبات سابقة .

وأنهى الاحتكار دور البرجوازية المصرية الفعالة كظهير قوي للاقطاع العسكري المهلهل الذي وقف وحيدا في المعركة الاقتصادية ضد البرتغاليين وفي المعركة العسكرية ضد العثمانيين وكانت النتيجة المحتومة .

مصادر ومناهج البحث

١ ـ **الأسدي** : التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار ، مخطوط دار الكتب رقم ٤٢٨٦ .

٢ ـ **ابن اياس** : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج ١ ـ ٣ مصر ١٣١١ ـ ١٤١٢ .

٣ ـ **الجزري** : الدرر والفرائد المنظمة في أخبار مكة المعظمة ، مخطوط مكتبة تيمور ٦٢٩ تاريخ .

٤ ـ **ابن حجر** : انباء الغمر بأبناء العمر ، مخطوط دار الكتب رقم ٢٤٧٦

٥ ـ **الغزرجي** : العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية ، مصر ١٩١١

٦ ـ **ابن الربيع** : قرة العيون في أخبار اليمن الميمون ، مخطوط دار الكتب ٢٢٤ تاريخ
بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد ، مخطوط دار الكتب ١١ .

٧ ـ **سليمان عطية** : سياسة المماليك في البحر الأحمر حتى نهاية عصر برسباي ، رسالة دكتوراه ـ جامعة القاهرة .

٨ ـ **سونياي . هـ** : في طلب التوابل (مترجم) ، القاهرة ١٩٥٧ .

٩ ـ **ابن شاهين** : زبدة كشف المماليك ، باريس ١٨٩٤ .

١٠ـ **صبحي لبيب** : التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى ، مجلة الجمعية التاريخية ١٩٥٢ .

١١ـ **الصيرفي** : نزهة النفوس والأبدان في تاريخ الزمان ، مخطوطة دار الكتب رقم ١١٦م ٠

١٢ـ **الفاسي** : العقد الثمين في أخبار البلد الأمين ، مخطوطة دار الكتب تيمور رقم ٨٤٩ ٠

١٣ـ **القلقشندي** : صبح الأعشى في صناعة الانشا ، القاهرة ١٩١٣ ـ ١٩١٩

١٤ـ **أبو المحاسن** : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، كاليفورنيا ١٩١٥ ـ ١٩٣٥ ٠

حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ، مخطوطة دار الكتب رقم ٢٣٨٧ ٠

المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، مخطوطة دار الكتب رقم ١١١٣

١٥ ـ **المقريزي** : المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار ، بولاق مصر ١٢٧٠ هـ ٠

١٦ـ **نعيم زكي** : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب في أواخر العصور ، رسالة دكتوراه ـ جامعة القاهرة ٠

17. Darrag, L' Egypte Sous Le Regne de Barsbary, Damas, 1961.
18. Depping, Histoire du carmmerce .. T. 1811, Paris, 1830.
19. Hegd, Histoire dus Cammerce, T. 1811, Leipzig, 1925.
20. Jomier, Le Mahmal et la Caravane Egyptienne de .. Le Cairo, 1935.
21. Kammerer La Mere Rouge, T. 1811, Le Cairo, 1929 - 1935.
22. Piloti, L" Egypte au Commencement du x ve Siecte, Le Cairo, 1950.